

PROVISIONAL

الجمعية العامة

A/43/PV.59
2 December 1988

ARABIC

الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسي : السيد مورتنسين (نائب الرئيس) (الدانمرك)

- تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [١٨] (تابع)
- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
- (ب) تقرير الأمين العام
- (ج) مشاريع قرارات
- (د) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مورتنسين (الدانمرك) .

البند ١٨ من جدول الاعمال (تابع)تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(١) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان

والشعوب المستعمرة (A/43/23 ، A/AC.109/934-936 ، 937 و Corr.1 ، 938-941 ،

942 و Corr.1 ، 943 ، 944 و Corr.1 ، 945 و Add.1 و 2 ، 946-950 ، 952

و Corr.1 ، 953-957 ، 959 ، 963 ، 964)

(ب) تقرير الامين العام (A/43/680)

(ج) مشاريع قرارات (A/43/L.23 ، A/43/L.24 ، A/43/L.28/Rev.1)

(د) تقرير اللجنة الخامسة (A/43/843)

السيد تشاغولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : اسمحو لي في البداية أن أتقدم بتهانئ وفدي الحارة إلى السيد عرنوس

مقرر اللجنة الخاصة بإنهاء الاستعمار لعرضه تقارير اللجنة الخاصة المفصلة الواردة

في الوثيقة A/43/23 ، الاجزاء الاول إلى التاسع . ويمتدح وفدي اللجنة الخاصة على

عملها خلال عام ١٩٨٨ .

وتنانيا ، بوصفها عضوا في اللجنة الخاصة ، تفتنم هذه الفرصة لكي تؤكد من

جديد مساعدتها لشعوب الاقاليم المستعمرة وتأييدها لها وتضامنها معها في كفاحها

لتحقيق حقها المقدس في تقرير المصير والاستقلال . ومن الحقائق المعروفة الآن أن الأمم

المتحدة ، على الرغم من جوانب قصورها ، أدت عملا جديرا بالثناء في مجال إنهاء

الاستعمار . فاليوم ، بعد مرور ٤٠ عاما على تأسيس الأمم المتحدة ، حصل ١٠٠ بلد على

الاستقلال وقد مارست أكثر من ٥٠ منها حقها في الاستقلال بعد اعتماد الإعلان التاريخي

الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة

١٥١٤ (د - ١٥) الصادر في عام ١٩٦٠ .

ولكن ، على الرغم من هذه المنجزات الإيجابية للأمم المتحدة ، يحزن تنزانيا أنه في الوقت الحالي ، بعد مرور ٤٣ سنة على توقيع الميثاق ومرور أكثر من عقدين على اعتماد الإعلان الخاص بالاقليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، لا يزال أكثر من ٣ ملايين شخص في افريقيا ومناطق المحيط الهادئ والمحيط الهندي والمحيط الاطلسي والبحر الكاريبي يخضعون لنير الاستعمار . ولا تزال هذه الاقاليم المستعمرة تتعرض للاستغلال والنهب القاسيين . وتستخدم بعض هذه الاقاليم قواعد انطلاق لشنّ الاعتداءات العسكرية على البلدان المجاورة كما تستخدم مراكز للتجارة لمصلحة المستعمرين وتجارة المخدرات .

وتمتدح تنزانيا اللجنة الخاصة على جهودها الدؤوبة لإزالة آخر معاقل الاستعمار في جميع الاقاليم المستعمرة وغير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية . ولذا فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يقدم أقصى دعمه المعنوي والمادي لإعمال المبادئ والمقاصد المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان الخاص بالاقليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي فيما يتعلق بحق جميع الشعوب في التمتع بجميع حقوق الانسان الأساسية بما فيها الحرية والاستقلال الوطني . فضلا عن ذلك ينم إعلان إنهاء الاستعمار الذي اعتمده الجمعية العامة في عام ١٩٦٠ ، في جملة أمور ، على أن :

"يُصار إلى اتخاذ التدابير الفورية اللازمة في الاقاليم المشمولة بالوصاية أو الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، أو جميع الاقاليم الأخرى التي لم تنل بعد استقلالها ، لنقل جميع السلطات إلى شعوب تلك الاقاليم ، دون قيد أو شرط ، ووفقا لإرادتها ورغبتها المعرب عنهما بحرية ، دون تمييز بسبب العرق أو المعتقد أو اللون ، لتمكينها من التمتع بالاستقلال والحرية التامين" . (القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، الفقرة ٥)

وفي ظل هذه الخلفية تواصل تنزانيا دون تحفظ دعم القضية العادلة للشعوب المستعمرة في كفاحها من أجل القضاء على الاستعمار والعنصرية . ومن أمثلة ذلك الاحتلال غير الشرعي لناميبيا من جانب نظام جنوب افريقيا العنصري . لذلك فإننا نؤكد

من جديد إدانتنا ورفضنا لربط استقلال ناميبيا بقضايا دخيلة ومنبته الصلة بإطار قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي يؤيد خطة السلم المعترف بها دوليا من أجل استقلال ناميبيا . ولذلك يتابع وفدي باهتمام كبير المحادثات الرباعية المستمرة . ونرجو أن تسمح أطراف الصراع للامين العام في المستقبل القريب جدا بالبداية في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ونمتدح المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا ، على استعدادها للتوصل مع خصومها الى اتفاق على وقف إطلاق النار وهذا يمكن أن يؤدي الى وزع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا . ومع ذلك ، وفقا لما ذكره وفدي في الاسبوع الماضي ، ما زلنا نشعر بالتشاؤم نظرا لعادة جنوب افريقيا المعروفة المتمثلة في انتهاك الاتفاقات في آخر لحظة . ومع ذلك نرجو في هذه المرة أن يحشد نظام بريتوريا الارادة السياسية الضرورية لتمكين الامين العام من الشروع في التنفيذ السريع لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفي هذا السياق ، لست بحاجة الى التأكيد على الدور الاساسي الذي يؤديه في هذه الممارسة الاعضاء الدائمون في مجلس الامن .

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية تؤكد تنزانيا من جديد موقفها وهو أن إجراء محادثات مباشرة بين المملكة المغربية والبوليساريو هو الطريق السليم الوحيد لإنهاء مشكلة الصحراء الغربية المستمرة منذ وقت طويل . وفي ذلك المدد ، نحيط علما بالجهود المستمرة التي يبذلها رئيس منظمة الوحدة الافريقية والامين العام للأمم المتحدة من أجل حل مشكلة الصحراء الغربية ، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

وفيما يتعلق بكاليدونيا الجديدة ، نرحب بالتطورات الإيجابية التي جرت فيما بين الحكومة الفرنسية الجديدة وممثلي الكاناك . ووفدي ، فضلا عن تأكيده من جديد على حق شعب كاليدونيا الجديدة في ممارسة تقرير المصير والاستقلال ، يحذوه وطيد الامل في أن يؤدي نهج وموقف الحكومة الفرنسية الجديدة الى الحل المبكر لمشكلة الاستعمار في كاليدونيا الجديدة .

(السيد تشاغولا ، جمهورية
تنزانيا المتحدة)

وفيما يتعلق بدور الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية الأخرى ، يود وفدي أن يشيد بوكالات الأمم المتحدة المتخصصة التي ما فتئت تقدم المساعدة لحركات التحرر الوطني ، على النحو المنصوص عليه في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة . ومع ذلك لا تزال تنزانيا تشعر بالانزعاج العميق من جراء التعاون المستمر بين النظام العنصري لجنوب أفريقيا ووكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة ومؤسسات دولية معينة .

(السيد تشاغولا ، جمهورية
تنزانيا المتحدة)

ولا يعد هذا التعاون مصدر ارتياح لنظام بريتوريا العنصري فحسب ولكنه يشجع ايضا نظام الفصل العنصرى على مواصلة احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، التي يستخدمها في شن الهجمات العسكرية وممارسة أنشطة زعزعة الاستقرار ضد دول خط المواجهة والبلسدان المجاورة المستقلة الأخرى . ولهذا ، تدعو تنزانيا جميع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ، ولا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، لقطع علاقاتها المالية والتقنية مع النظام العنصري لجنوب إفريقيا ، لعزل ذلك النظام حتى يتخلى عن سياسته البغيضة القائمة على الفصل العنصري .

وفيما يتعلق بالأقاليم الجزرية الأصغر في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والمحيط الأطلسي ، فإننا ندعو الدول المعنية القائمة بالإدارة إلى مواصلة اتخاذ التدابير العاجلة لتعزيز التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأقاليم التابعة التي تقع تحت إدارتها لتمكين شعوبها من تقرير مركزها السياسي في المستقبل . إن شعوب هذه الأقاليم التابعة من حقها بالمثل أن تمارس حقها في تقرير المصير والاستقلال بصرف النظر عن حجمها أو عدد سكانها أو موقعها الجغرافي .

ومع ذلك ، يشعر وفدي بالقلق إزاء حقيقة أن المملكة المتحدة ، بمفتها الدولة القائمة بالإدارة في حوالي ثمانية أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي ، لم تستجب بعد على نحو إيجابي إلى نداء الجمعية العامة بإعادة النظر في قرارها بعدم المشاركة في أعمال اللجنة الخاصة . وتشعر تنزانيا بقوة أن مجرد توفير المعلومات للجنة الخاصة من قِبَل المملكة المتحدة ليس كافيا إذا كان ذلك البلد بالفعل جادا وملتزما حقا بمنح الاستقلال لأقاليمه المستعمرة . ولذلك ، يجدو وفدي خالص الأمل في أن تنظر المملكة المتحدة على نحو جدي في استئناف تعاونها النشط مع اللجنة الخاصة في هذا الموضوع . وفي هذا السياق ، يود وفدي أن يثني على حكومات البرتغال ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية لتعاونها وتفهمها ، الأمر الذي سهل كثيرا من أعمال اللجنة الخاصة .

كذلك أود ان أعتنم هذه الفرصة لاطلب من الدول القائمة بالإدارة السماح للجنة الخاصة بإيفاد بعثات زائرة إلى الاقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي . ونعتقد ان هذا أفضل طريق لجمع المعلومات المباشرة المتمثلة بالظروف السائدة في الاقاليم المستعمرة . ونلاحظ بقلق انه خلال السنوات الخمس الماضية أوفدت بعثات زائرة قليلة إلى الاقاليم الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وآخرها البعثة الزائرة إلى توكيلاو في تموز/يوليه ١٩٨٥ . ولهذا ، يأمل وفدي ان تتعاون الدول القائمة بالإدارة مع اللجنة الخاصة وان تمكنها من الإطلاع بمسؤولياتها بشكل فعال وفقا للولاية التي أنشطتها الجمعية العامة بها .

وفي هذه المرحلة ، أود ان أتناول بإيجاز مسألة إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، الذي يسمى في بعض الاحيان ميكرونيزيا ، التي تتضمن جزر غوام وبالاو وماريانا ، التي لا تزال ايضا في قبضة الاستعمار والتي تحولت إلى ما يسمى بالإقليم العسكري الاستراتيجي الذي يحكمه اتفاق الوصاية المبرم بين الولايات المتحدة الامريكية والامم المتحدة . ولئن درت تنزانيا دراية تامة بذلك الاتفاق المتعلق بميكرونيزيا ، فإنها تشعر بالقلق لان الاعتماد الاقتصادي الكبير لشعب ميكرونيزيا على المنشآت العسكرية للولايات المتحدة ، يشكل عقبة تعترض التنفيذ العاجل لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ذلك الإقليم . وان تقريري اللجنة الخاصة ومجلس الوصاية يشيران إلى أن شعب غوام غير راغب في الموافقة على رابطة الكومنولث بالولايات المتحدة الامريكية . وفي هذا السياق ، نحث مجلس الأمن على اتخاذ التدابير اللازمة ، وفقا للأحكام ذات الصلة في ميثاق الامم المتحدة ، فيما يتصل بمركز هذه الجزر في المستقبل .

وقبل ان أختتم بياني ، أود ان أوكد ان تنزانيا ستواصل تقديم دعمها الكامل لجميع الشعوب التي لا تزال ترضح تحت نير الاستعمار . وبالتالي ، فإننا نناشد المجتمع الدولي في مجموعه أن يتحمل مسؤوليته من أجل القضاء الكامل على الاستعمار

(السيد تشاغولا ، جمهورية
تنزانيا المتحدة)

قبل فجر القرن الحادي والعشرين . وبصميمنا المشترك والتزامنا الجماعي ، يمكن في أقرب وقت ممكن ان يتحقق الهدف المقدس ، هدف تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب المستعمرة .

ويود وفدي ان يشيد بصفة خاصة برئيس اللجنة الخاصة ، السيد تسفاي تاديسي ممثل اثيوبيا ونائب الرئيس السيد أوراماس اوليفا ، ممثل كوبا ، للقيادة الممتازة التي وفّراها للجنة الخاصة خلال سنة ١٩٨٨ .

وأخيرا ، وليس آخرا ، يود وفدي ايضا ان يعرب عن عميق تقديره للسيد توماس شانكا والسيدة اوديلي ريفيس - نيسيل للخدمات المتفانية التي قدمها إلى اللجنة الخاصة طوال سنوات عديدة وإسهامهما القيم في نجاح اللجنة الخاصة في عملها الصعب والحساس الخاص بتصفية الاستعمار منذ إنشائها . وينضم وفدي إلى كل الذين أعربوا لهما عن أفضل التمنيات بمناسبة تقاعدهما من الأمم المتحدة . وإن روح الضمير التي أظهرها ستكون مصدر ارتياح لهما طوال بقية حياتهما لاطمئنانهما إلى انهما قد أديا عملا ممتازا في الأمم المتحدة لصالح جميع الشعوب التي لا تزال تناضل من أجل حريتها واستقلالها الوطني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل

زمبابوي ، الذي يرغب في تولي عرض مشروع القرار A/43/L.28/Rev.1 .

السيد موتسفانغوا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعد

وفد بلدي أن يقوم ، كما وعد في خطابنا في مناقشة الامس ، بعرض مشروع القرار A/43/L.28/Rev.1 . ويسعدني أن أعلن أن وفود سري لانكا ، وفنزويلا ، ومصر ، واليمن قد أصبحت من المشاركين في تقديم مشروع القرار هذا .

إن الغالبية العظمى من المشاركين في تقديم مشروع القرار من أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز ، مما يشهد بأن وزراء خارجية بلدنا ، عندما اجتمعوا في قبرص في ايلول/سبتمبر من هذه السنة ، كانت لهم مشاعر خاصة بشأن هذا الموضوع . وكانت

الحملة ضد الاستعمار من العناصر الرئيسية التي جمعت مؤسسي الحركة ، منذ ما يبيد على ٣٠ سنة . فقد كانت مناهضة الاستعمار من الحوافز الاساسية للتاريخ في العقود الثلاثة الماضية .

ولئن اتضح أن تأسيس الأمم المتحدة في ١٩٤٥ قدم للعالم مؤسسة تساعد الإنسانية في إحراز التقدم نحو السلم ، فمن الحقائق أن عالمية طابعها الحالي لم تتحقق إلا بعملية تصفية الاستعمار . لقد تحقق الكثير في ميدان تصفية الاستعمار منذ اتخاذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، في سنة ١٩٦٠ . ولا بد من تقديم الشناء إلى الأمم المتحدة من خلال لجننتها الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار التي قامت خلال السنوات ببسالة فائقة وإصرار كبير بتكريس نفسها للحملة ضد الاستعمار .

وستبقى مآثرها على الدوام في هذا المجال وستظل عالقة في أذهاننا عندما نحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين لاتخاذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) في عام ١٩٩٠ . وقد سارت الحكمة التي اكتسبتها نبراسا تهتدي به هذه الهيئة في الجهود التي تبذلها لوضع خطة عمل تساعدنا على استشراف القرن الحادي والعشرين دون محنة الاستعمار . وتفتنم زمبابوي هذه الغرمة لتعرب عن تقديرها لرئيس هذه اللجنة الخاصة ممثل اشيوبيا ، وهو البلد الافريقي الشقيق الذي تربطه بزمبابوي علاقات وثيقة نشأت وترسخت على دروب الكفاح ضد الاستعمار ، ولجميع دول حركة بلدان عدم الانحياز الاعضاء في اللجنة وإلى اللجنة في مجموعها .

لقد أيدت زمبابوي ، بوصفها عضوا من أعضاء مجموعة ال ١٨ لعام ١٩٨٦ ، تأييدا كاملا التوصية التي تضمنها مشروع القرار الذي قدم بعد ذلك في الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية للعقود الخاصة بقضايا معينة . وقد اعتمدت اللجنة الثانية تلك المبادئ التوجيهية بالاجماع وهي في الطريق إلى الجمعية العامة لاعتمادها النهائي . وسترشدنا تلك المبادئ بعد ذلك إلى نهج إعلان العقود . وحتى يحين ذلك ، ستكون الممارسات الحالية هي مرشدنا الصحيح ؛ ولذلك اتبعنا تلك الممارسات في هذه الحالة .

ومازال العديد منا الذين وقعنا ضحايا للسيطرة الاستعمارية وحملنا آثار جروحها التي لا تمحى ، يأملون في أن الذين تعاطفوا معنا وأيدونا في ذلك الكفاح ، والذين حرروا أنفسهم أيضا عندما منحونا استقلالنا ، سينضمون إلينا في مشروع القرار هذا . إن حركة بلدان عدم الانحياز التي يشترك كل عضو من أعضائها على تنوعهم في الكثير من الخبرات المشتركة التي اكتسبوها تحت نير الاستعمار ، ترفض من خلال مشروع القرار هذا الاشتراك في موقف التبعية .

إن الاستقلال عن الاستعمار في اطار المبادئ التوجيهية المقبولة والناجحة للأمم المتحدة هو الخيار الذي يتعين تقديمه ، ولا بد من فهمه على النحو المقدم عليه ، إلى رعاية بقية الاقاليم المستعمرة والتابعة . إن الحجج التي تتعلق بالحجم والسكان

والسلامة الاقتصادية والتي كثيرا ما تغلف اعتبارات عسكرية واستراتيجية للـدول القائمة بالادارة ينبغي عدم استخدامها لتحويل الهيئة الدولية عن واجباتها . ويتعين علينا أن نبقي منتقدين لمفهوم اقتسام الغنائم الذي كان سائدا في عصر امبريالي فات اوانه باعتبار ذلك المفهوم الاساس الذي تنبني عليه علاقات التبعية ايا كانت الفوائد المزعومة من ورائها .

إن أي علاقة تعاقدية تقوم على الاتفاق بين أطراف متساوية في السيادة هي العلاقة التي ينبغي أن يرتضيها الفكر المستنير في العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين تمييزا لها عن مبدأ الدمج عن طريق التحدي المستمر والحيل . وختاما ، أود أن أتوجه بالشكر إلى جميع أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز التي ظلت على اخلاصها للاراء التي أعرب عنها وزراؤنا كما هو مبين في مشروع القرار هذا . كما أعرب عن شكري لأعضاء الجمعية العامة الذين سيبرهنون من خلال تصويتهم على جدارة الفكرة التي تنادي بإعلان عقد لقضية قد غيرت العلاقات الدولية على النحو المشار إليه ، ولا بد من حسمها الآن بصورة نهائية .

السيد تاديسي (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في عام ١٩٩٠
سنحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد نال العديد من الاقاليم التابعة استقلاله خلال العقود الثلاثة الماضية وتحرر الملايين من البشر المستعمرين من قيود الاستعمار . وكانت الامم المتحدة وأجهزتها ذات الصلة ، ولاسيما اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ومازالت في طليعة هذا الكفاح في سبيل الاستقلال والعدالة وكرامة الانسان . وينبغي أن نؤكد على أن عمل الامم المتحدة في ميدان إنهاء الاستعمار كان مثمرا إلى أبعد حد . واليوم انضم العديد من الاقاليم التي كانت على جدول أعمال الجمعية العامة ، إلى صفوف الدول الاعضاء في المنظمة العالمية .

ومع ذلك فما زال تسعة عشر إقليمًا من الأقاليم التابعة تترجح تحت قيود الاستعمار والسيطرة الأجنبية . ومن بين تلك الأقاليم إقليم يفوقها كثيرا في الحجم وفي تعداد السكان - إقليم خضع وما زال يخضع لأشد الدول الاستعمارية قمعًا هو إقليم جنوب غربي افريقيا ، ناميبيا .

وبالرغم من السعي لتحقيق استقلال ناميبيا في إطار قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) لمدة عقد تقريبا ، لم ينل هذا الإقليم الغني الذي يتميز بموقعه الاستراتيجي استقلاله بعد . وعلى نحو يتعارض مع رغبة المجتمع الدولي والتطلعات المشروعة لشعب ناميبيا ، رُبط استقلال الإقليم بمسائل دخيلة لا علاقة لها بالمركز الدولي لذلك البلد التمس . ونتيجة لذلك ، كان على شعب ناميبيا أن يتحمل أكثر من نصيبه من الشقاء . ولئن تمنينا أن نصدق أن المفاوضات الجارية في الوقت الراهن والمتعلقة بالجنسوب الافريقي قد تبشر بالخير بالنسبة لاستقلال ناميبيا ، فمن المناسب أن نشير إلى أن حالة ناميبيا لن تنتهي إلا عندما ينال ذلك الإقليم استقلاله ويتحرر شعبه من القوانين اللاإنسانية للفصل العنصري الذي جلبته جنوب افريقيا لذلك الاقليم . لذلك ، فمن الأفضل للمجتمع الدولي أن يظل على يقظة وأن يواصل تقديم مساندة المعنوية والسياسية والمادية لشعب ناميبيا تحت قيادة حركة تحريره الوطني ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

وما زالت الحالة في الأقاليم المتبقية خطيرة بالرغم من انها ليست معقدة مثل تعقد الحالة في ناميبيا . وبالنسبة لمعظم الأقاليم المشار إليها فهي أقاليم ليست صغيرة في الحجم فحسب بل ويقطنها في الغالب سكان لا يتناسب تعدادهم بالضرورة مع حجم إقليمهم . وتعتمد الاغلبية الساحقة من تلك الأقاليم على أنشطة اقتصادية محدودة مثل السياحة ، وتتوافر لديها موارد طبيعية نادرة . وقد أدت هذه الحالة بالاقتسار بالاعتبارات الاستراتيجية للدول القائمة بالإدارة ، إلى ادامة مركز التبعية لهذه الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وكثيرا ما اتخذ حجم هذه الأقاليم وعدد سكانها المحدود ذريعة لاستمرار الحالة الاستعمارية فيها . وعلاوة على ذلك ، بينما

تبدل محاولات مدروسة من أجل انتزاع السكان الاصليين لهذه الاقاليم من اراضيهم ، يجري تغيير البنية الجغرافية والبيئية لبعض الاقاليم الجزرية ضد الرغبات التي اعرب عنها سكانها . وبالتالي ، نناشد الدول المعنية القائمة بالإدارة أن تمتنع عن اتخاذ أي تدابير من شأنها أن تضر بمصالح شعوب الاقاليم المشمولة برعايتها .

ولذلك ينبغي للدول القائمة بالادارة أن تتخذ تدابير محددة ترمي إلى تقويم الطابع غير المتوازن لاقتصادات تلك الاقاليم . وبوصفها مسؤولة عن هذه الاقاليم ، يتعين عليها ليس فقط أن تعمل على تنويع الاقتصادات سريعة التأثر للغاية في تلك الاقاليم التابعة ، ولكن أيضا أن تطلب المساعدة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة .

وشمة مسؤولية هامة أخرى تقع على عاتق الدول القائمة بالإدارة تتعلق بتوعية سكان تلك الاقاليم التابعة . وفي هذا الصدد ، يتعين على الدول القائمة بالادارة تمكين السكان من التعرف الكامل على البدائل المتاحة لهم ممارسة لحقهم الثابت في تقرير المصير والاستقلال .

وبنفس الأسلوب يتعين على هذه الدول أن تستمر في التعاون مع كل الهيئات المعنية التابعة للأمم المتحدة عن طريق توفير المعلومات الكافية بشأن الأقاليم الواقعة تحت إدارتها . وعلاوة على ذلك يرى وفد اشيوبيا أن إرسال البعثات إلى هذه الأقاليم يوفر للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة المعلومات القيمة المباشرة عن الأوضاع القائمة في الأقاليم قيد البحث . ولهذا يناشد وفد بلدي الدول القائمة بالإدارة ويحثها بكل جدية أن تشترك بنشاط في أعمال اللجنة الخاصة وتبرهن على تعاونها بدعوة البعثات لزيارة جميع الأقاليم الواقعة تحت سلطتها .

لقد اعترفت الجمعية العامة منذ ما يقرب من ثلاثة عقود بالتطلع الشديد لجميع الشعوب الواقعة تحت التبعية إلى الحرية . وما زالت نفس هذه الرغبة وهذا التصميم يظهران اليوم في كثير من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وبالتالي فإن مهمة الأمم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار لا تعتبر منتهية ما دامت تمنيات الشعوب وتطلعاتها إلى الحرية غير محققة .

وبالرغم من أنه يسمدنا ملاحظة الشوط البعيد الذي قطعناه حتى الآن ، نرى مع الأسف أنه ما زال علينا أن نمهد الطريق إلى الذروة العالمية للحرية والاستقلال . وبالتالي يصبح من الضروري أن نتحاشى أي اتجاه للرضى عن النفس وأن نعترف بحق كل شعب تحت السيطرة الاستعمارية في تقرير المصير والاستقلال عن طريق تعزيز عملية تصفية الاستعمار العالمية .

وستبذل جمهورية اشيوبيا الديمقراطية الشعبية من جانبها قصارى جهدها للإمضاء إلى أضعف الأصوات الصادرة عن المكافحين بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، نظرا لأنهم أيضا جزء من البشرية يقدمون الحرية كما نقدسها جميعا في الأمم المتحدة . وفي نهاية المطاف إن هذه الشعوب ، وهذه الشعوب وحدها ، هي التي ستحدد مستقبلها . ولهذا فأقل ما ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم به هو مواصلة تصميجه على هذا الحق الذي يؤمن به الجميع . إن نجاحنا أو فشلنا في هذا المجال من الجهود الإنسانية خلال الأعوام القادمة سيعتمد إلى حد كبير على كيفية تدليلنا على اعترافنا

بهذا الحق الاساسي عن طريق تيسير عملية تمفية الاستعمار التي لم تنته بعد . ويحدو وفد بلدي الامل الخالص في أن نستمر جميعنا في التكاتف مع الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية في سعيها لتحقيق الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية .

السيد موراغا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن جمهورية شيلي

عضو في اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة منذ إنشائها . ويتخذ بلدي موقفا يؤيد باستمرار ووضوح قضية تقرير المصير ويعلن دائما عن مناصرته لها سواء في اللجنة أو أثناء التعبير عن سياسته العامة . ويشكل ذلك عنصرا دائما من عناصر سياستنا الخارجية .

إن مبدأي تقرير المصير وعدم التدخل ، وهما جزء لا يتجزأ من الاستقلال ، قد يكونان أهم الجوانب الاساسية لاستقرار الشعوب الناضجة وكرامتها .

إن اهتمام بلدي الدائم بهذا البند يقودنا إلى بعض الملاحظات النظرية المتواضعة التي تحاول إشارة المناقشة الفكرية في مجال يتغير بصفة مستمرة نظرا لتقدم العلوم الاجتماعية .

إننا نمر بفترة زمنية تفسر فيها فكرة هومير في حروب الاستقلال بأنها ظاهرة تاريخية لها مكانتها وإن تكن منفصلة عن أي تجربة معاصرة . وبفضل العمل المتواصل للأمم المتحدة في هذا المجال ، يبدو أن الصيغ الوافية للاستقلال تركز الآن على الجوانب الاقتصادية لكيان المستقبل وتقرر استمرار الحوار والتفاهم بين البلدان الميتروبوليتية والمستعمرات . ويحول ذلك دون التكاليف الباهظة للانفصام الذي بدأ حتميا في الماضي . وفي هذا المجال ان إبرام اتفاقات مثلا بين الطرفين على تواريخ الاستقلال لتفادي صدمة الانفصام يعتبر إشادة حقيقية بالتقدم وبذكاء الذين رسموا هذا الحل في إطار المنظمة .

وعندما تقوم الجمعية العامة في جلستها العامة بالنظر في تنفيذ القرار ١٥١٤

(د - ١٥) ، فهي تمارس واحدا من أهم مبادئ ميشاق الأمم المتحدة وغيره من المكوك الدولية العديدة . وبطبيعة الحال إن مفهوم تقرير مصير الشعوب عنصر نظري نشأ عن مذهب حقوق الإنسان نفسه بفرض تسهيل الإعراب الجماعي عن الرغبة المشتركة بطريقة

محددة وحتمية . ومن المؤكد أن هذا المنهج يضيف الجوانب المعقدة إلى المبدأ الأساسي ، وهناك من العناصر المتنوعة ما يسمح لنا بالقول بأنه خلال فترة تاريخية محددة يقوم شعب بالإعراب عن نفسه دون أي قسر خارجي .

والقانون الدولي نفسه كما تضمنته قرارات الجمعية العامة قد استكمل الوسائل التي يمكننا بمقتضاها ، عن طريق الدراسات الجزئية المتتالية ، أن نستنتج أن هناك مجموعة على استعداد لتحقيق تقرير المصير . وترشد الاعتبارات الجغرافية والعنصرية والاقتصادية والديموغرافية المجتمع الدولي وتمكنه من تقرير صلاحية مجموعة معينة للاستقلال . إن عدم وجود البيانات أو التقييمات الموضوعية يجعل من الصعب التعرف على درجة التطور الثقافي وهي الأساس الذي يقوم عليه اتخاذ مقررات تقرير المصير . ومن المؤكد أن المكونات الأنثروبولوجية التي نشير إليها هنا فيما يتعلق بدرجة التطور الثقافي لمجموعة معينة عامل مساعد لأنها تبين القدرة الحقيقية للمجموعة على اختيار مصيرها .

إن المجتمع الدولي المنظم يجب أن تكون لديه الحساسية الكافية التي تكفل له تقييم ظاهرة قيام كيان وطني بازغ تقييماً سليماً وتصوره باعتباره كياناً صحيحاً وشاملاً . ويجب أن يجرى ذلك كله بطبيعة الحال دون أن يترتب عليه أي مساس بجوهر حقوق تقرير المصير الذي لا يخضع لأي شرط مسبق .

وتزودنا الانثروبولوجيا الثقافية في هذا الصدد ، بنهج أكثر حياداً ينبذ التركيز الإثنوي ويتبنى الإسهام الموضوعي الأصيل والمتحرر من التحيز للكيان البازغ في مناخ يسوده الانسجام والسمة العالمية .

أما الجانب الثاني الذي ربما كان يتطلب نهجاً أكثر شمولاً من وجهة نظر التحليل النظري للموضوع فهو يتعلق بإمكانية إضفاء الطابع المؤسسي الرسمي على جماعة في سبيلها إلى بلوغ تقرير المصير .

وفي هذا السياق ، أحياناً ينظر إلى الخيار الأساسي الجانح إلى الاستقلال السياسي عند مستوى من الأهمية لا يمكن أن يسمح لنا بإغفال البدائل المؤسسية الأخرى ، ويحدث هذا مع الإدماج المباشر للإقليم الجديد في البلد الرئيسي بموافقة الجماعة التي تختار الاندماج الفوري أو التدريجي . كما يقترن بإمكانية إقامة نوع من العلاقة البنّاءة بين البلد الرئيسي والكيان الجديد تكفل لهذا الأخير الاحتفاظ بالحكم الذاتي في بعض المناطق وتسمح له في الوقت نفسه بالبقاء على الارتباط دون أن يتعرض لخطر الاغتراب الحقيقي . وقد كان إسهام المنظمة في هذا الصدد هائلاً .

وقصارى القول أن موضوع تقرير المصير يتسم من الناحيتين النظرية والعملية بالصلاحية الدائمة ، وبلدي إذ يدرك مدى هذه الأهمية ما فتئ يتدارس ذلك الموضوع وهو يثيره اليوم أمام الجمعية العامة .

وفي هذا السياق ، تتبدى عظمة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ويزيد احترامنا له وقد باتت إنجازاته ملمومة بقدر أكبر . إن قوة وملاحية القرارات ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) و ١٦٥٤ (د - ١٦) و ١٨٠٥ (د - ١٧) و ١٨١٠ (د - ١٧) و ١٩٧٠ (د - ١٨) هما جزء من نظام مسؤول عن النهوض بالإعلان دعماً لما أحرزته الأمم المتحدة من التقدم .

السيد فان ليروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قليلة هي
العمليات التي أحرزت فيها الأمم المتحدة نجاحا رائعا ومشهودا وبعيد الأثر بنفس قدر
نجاحها في عملية إنهاء الاستعمار . فعلى الرغم من العقبات والعراقيل الكثيرة ،
وعلى الرغم من الاعتراضات والحجج وعلى الرغم من الأخطار الوهمية والتنبؤات المنذرة
بالسوء ، غدت الأمم المتحدة اليوم أكثر تمثيلا للمجتمع الدولي وأصرة البشرية مما
كانت عند إنشائها .

ولعل أفضل طريقة لتجسيد أهمية ذلك الانجاز هي التذكير بالأيام الأولى في عمر
الأمم المتحدة . وعلى الرغم من أن الذاكرة تضمحل مع مرور الزمن لن يتعذر علينا أن
نتذكر تلك الأيام التاريخية .

ففي عام ١٩٤٥ كان العالم المستنزف القوى والذي فرقته الحرب يواجه مهام
جسيمة . إذ كان الدمار يخيم على معظم أوروبا وجزء كبير من آسيا والمحيط الهادئ
وأجزاء في شمال افريقيا . وقد قتل الملايين من البشر أو شوهوا . ونزح الملايين
غيرهم ممن اضطروا إلى الفرار طلبا للبقاء وأصبحوا مشردين . وكان الجميع يواجهون
مستقبلا غامضا . وعلى بشاعة الحرب العالمية الثانية لم توجد أي ضمانات حقيقية
تطمئننا إلى أننا لن نغمس سريعا في صراع عالمي آخر يترتب عليه الفناء ، والدمار
الشاملان .

إلا أن شعوب افريقيا وآسيا والمحيط الهادئ والكاريببي كانت تستغرقها فكرة
أخرى ترتعد لها الفرائض أيضا . فقد كان معظمها يعيش في أقاليم غير متمتعة بالحكم
الذاتي مما يعني أنها لم تكن تتحكم في مقدراتها . ومن ثم لم يكن مستقبلها أكثر
إشراقا بل أن الصورة كانت تبدو للأجيال القادمة أكثر قتامة مما هي عليه بالنسبة
لاقترانهم في أنحاء أخرى من العالم ، ممن كانوا يتمتعون على الأقل بحرية الحكم
الذاتي واتخاذ القرارات الكفيلة في نهاية المطاف بأن تبعث الحيوية في مجتمعاتهم .
ومنذ أربعة عقود مضت لم يكن أحد يتجاسر على أن يتوقع مدى ما أحرزناه جميعا
من تقدم . ولم ينجرف العالم إلى صراع عالمي آخر وتبدو الأفاق الآن أفضل من أي وقت
مضى إلى حد قد يتسنى له معه تفادي الصراع الأخير الذي لا يجرؤ العقل على تصووره
والذي لا غالب فيه .

ونحن لم نجد بعد صيغة سحرية لتفادي جميع الحروب وما يترتب على الجشع والجهل والمرض والفقر من خراب ودمار . بيد أننا قطعنا خطوات هائلة في الاتجاه السليم . وإذا استطعنا التصرف بشكل ما لنمنح أنفسنا وقتا كافيا ، فإننا قد نتغلب على تلك اللعنات القديمة ونطلق طاقاتنا الخلاقة .

ومنذ أربعة عقود مضت ، لم يكن أحد ليتصور أن أحدا سيستطيع الجلوس في جمعية الأمم هذه ويتطلع إلى الامام مباشرة ثم يقلب بصره بين اليسار واليمين ثم يرتد بنظره إلى الخلف ويرى مثل هذا المزيج من الشعوب والثقافات . ومن كان ليتخيل أننا سندرج في هذه الفترة الزمنية القصيرة نسبيا في إضفاء روح ومعنى حقيقيين على كلمات ميشاق الأمم المتحدة وفي جعل هذه المنظمة محفلا عالميا بحق .

إن ما حققه المجتمع الدولي في مجال إنهاء الاستعمار يعد بالتأكيد انجازا مشهودا عظيم الأهمية ، إلا أن ما لا يزال من المتعين تحقيقه لا يقل أهمية .

ولا توجد اليوم من ناحية الأعداد المطلقة - أقاليم كثيرة ترزح تحت نير الإدارة الاستعمارية ، ومن المؤكد تماما أن العيش يوما واحدا في ظل الاستعمار وهو طويل بالنسبة للذين يضطرون إلى احتمال هوانه . إلا أننا يجب ألا يفوتنا الاعتراف بضخامة ما تم إنجازه في مجال إنهاء الاستعمار وهو إنجاز يجدر بنا جميعا أن نفتخر به . إن عملية إنهاء الاستعمار كانت نجاحا جماعيا ، يرجع الفضل الأول فيه لمن ذاقوا طعم الاستعمار وأيضا إلى الرجال والنساء ذوي النوايا الحسنة في كل أمة في شتى بقاع العالم .

وفي بعض الحالات نجحت الدعاوى والالتامات والحوار والمفاوضات في تحقيق الاستقلال السياسي بأسلوب منظم وغير مؤلم نسبيا . وفي حالات أخرى كان من الضروري اتخاذ إجراءات مختلفة الطابع للتعجيل بالعملية وكفالة إنجازها . وفي كل حالة كان من يجيدون استخدام النفوذ السياسي هم الذين يملون الشروط التي كانت بموجبها تخاض حركات الكفاح المناهض للاستعمار . بل أن هذا يصدق اليوم ، وإن كانت مهمتنا أضحت أكثر صعوبة منها فيما مضى .

ومثلما كان الحال فيما مضى ، فإن من يملكون النفوذ السياسي فيما يتبقى من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يملون الشروط التي يجب أن يخاض في ظلها الكفاح ضد الاستعمار . فضلا عن ذلك فإن معظم الاقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي تبدو في واجهات مختلفة اختلافا طفيفا .

ففيما مضى كانت حالات استعمارية ماهرة ومباشرة تواجهنا . وكان الجميع يستطيعون أن يلمسوها ويدركوا حقيقتها . أما اليوم فيبدو العرض والتفليف مختلفين في نظر من هم ليسوا معنيين مباشرة . بيد أن المنتج هو ذاته لم يتغير . ومن ثم يجب علينا ألا ننتهون في جهودنا من أجل تحقيق التنفيذ الكامل للإعلان التاريخي الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وينبغي لنا الآن أكثر من أي وقت مضى أن نحاذر من الإفراط في الرضاء عما تم إنجازه ونركز على ما لا يزال ينبغي عمله .

وفشلنا في تحقيق ذلك لا يمكن إلا أن يعرض للخطر ما أنجز حتى الآن .

من المحتمل أن ما من حالة توضح هذه النقطة بجلاء كما توضحها حالة ناميبيا . فتعدت جنوب افريقيا واحتلالها غير الشرعي لناميبيا حرما شعب ناميبيا طيلة عدة سنوات من حقوقه المشروعة في بلده . ولا شك أن الامر واضح تماما للجميع الآن . في نفس الوقت ، إن جنوب افريقيا تهدد أيضا الاستقلال السياسي والتقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية للدول الافريقية المجاورة . إن وجود نظام الفصل العنصري في ناميبيا أكثر من مجرد خنجر مفروس في قلب افريقيا . وبدلا من ذلك فإنه سيف مفروس يشق صدر افريقيا ، ويسيل دماء الرجال والنساء والاطفال الذين لا ذنب لهم إلا أنهم يحاولون تحقيق مستقبلهم .

إن التقدم الذي أحرز على طريق تسوية تفاوضية في الجنوب الافريقي آن أوأنه منذ زمن بعيد . ونأمل أن تحتل ناميبيا مكانها الصحيح في المجتمع الدولي ، وأن يتخلص جيران ناميبيا أخيرا من عدوان جنوب افريقيا وأصاليب الذراع القوية التي تستخدمها . إلا أن آمال المجتمع الدولي وتوقعات شعب ناميبيا لم تنشأ في الماضي إلا لتواجه بالإشباط والإحباط نتيجة لمناورات نظام بريتوريا . لنامل ثانية أن يكون هذا النظام صادقا هذه المرة في رغبته المعلنة في الامتثال للقانون الدولي . ولناامل ألا يقبل أصدقاء بريتوريا مزيدا من البدايات الخادعة في عملية إنهاء استعمار ناميبيا . وفي هذا الصدد ، نتذكر ونؤيد العبارات السليمة جدا التي قالها في هذه القاعة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ صديقنا وزميلنا السيد آيزيك ستانسلوس مودينغ ، الممثل الدائم لزمبابوي . فقد أصاب السفير مودينغ بقوله :

"إن مسألة ناميبيا تعد أولا وقبل كل شيء مسؤولية تظلع بها الأمم المتحدة . وواجبنا الجماعي هو أن نحقق تقرير المصير والاستقلال لهذا الإقليم ، كما أن التزامنا وحقنا أن نشارك في عملية تحقيق الاستقلال لناميبيا . وهذه مسؤولية لا يمكننا أن نتقاعس عنها أو نوكلها إلى أحد أو نسمح بأن نجرد منها . وهي أمانة شرف عهد بها إلينا ويجب علينا الوفاء بها ، وهي تفرض علينا جميعا أن نفتح عن رأينا" . (A/43/PV.54 ، ص ٦٧)

لقد كان يتكلم عن موضوع ناميبيا ، إلا أن كلماته النافذة تنطبق أيضا على الحالة في الصحراء الغربية ، وفي كاليدونيا الجديدة أو أي إقليم آخر مدرج على قائمة الأمم المتحدة بالإقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

هناك ما يدعو إلى التفاؤل بأن حل الصراع في الصحراء الغربية قد يكون وشيكا وأن الفرصة قد تتاح لشعب ذلك البلد ليسترد هويته . ويبدو أن جهود الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس منظمة الوحدة الإفريقية قد أوشكت أن تؤتي أكلها . إن التسوية العادلة والدائمة قد تكون في متناول اليد . إلا أن الابتهاج في هذه اللحظة قد يكون سابقا لأوانه ، إذ لا تزال عقبات قائمة على طريق السلم في ذلك الركن من شمال إفريقيا . فهناك عدد من القضايا المعلقة التي يتعين على المغرب وجبهة البوليساريو ، وهما طرفا الصراع ، أن يحلها . ونأمل أن يوافقا في النهاية على إجراء مفاوضات مباشرة بشأن جميع القضايا المعلقة . والنهج الشامل من هذا النوع يبدو أكثر السبل التي يمكن اتباعها إنصافا وواقعية على حد سواء .

إن حكمة استشارة شعب الإقليم المستعمر وإشراكه في عملية الحوار بشأن مستقبل الإقليم لم تتضح أبدا أكثر من وضوحها الآن في كاليدونيا الجديدة . فقبل عام كانت هناك قضايا قليلة يحتدم النقاش حولها في الأمم المتحدة كما كان محتما حول كاليدونيا الجديدة ، وكانت هناك حالات قليلة قابلة للانفجار كحالتها .

ففي الماضي ، دق شعب ذلك الإقليم المستعمر ، شعب الكاناك ، مرات ومرات على باب الدولة القائمة بالإدارة ، لا يسمى إلا إلى الاستماع إلى نداءه من أجل العدالة والمساواة . وكان من دواعي إحباطه وإحباط الدول المجاورة في المنطقة أن ذلك الطرق على الأبواب تجوهر على ما يبدو . إن الوضع اليوم مختلف . فحكومة فرنسا لم تسمع الطرق فحسب ، بل اتخذت أيضا خطوات إيجابية لفتح الباب أمام إمكانية تحقيق الحرية والمساواة والإخاء الحقيقية لشعب كاليدونيا الجديدة بأكمله .

لا يزال عمل كثير ينبغي القيام به في كاليدونيا الجديدة . إلا أننا نحترم حسن النوايا التي أظهرتها الحكومة الفرنسية ، ونشيد بالتدابير التي اتخذتها لاستعادة الهدوء والحفاظ عليه عقب الحالة الاستغزازية والمتفجرة السابقة . إن النهج

الصريح والمتعاطف الذي سلكته حكومة فرنسا الحالية في تناولها لهذه القضية كسب لها مزيدا من الاحترام والتقدير في جنوب المحيط الهادئ ، وبين جميع الذين يحترمون مبادئ إنهاء الاستعمار .

وكما كان الحال في الماضي ، سنواصل دعم التطلعات المشروعة لشعب كاليدونيا الجديدة المستعمر . وستحترم على الدوام رغباته المتمثلة بمستقبله وبمستقبل بلده . ولهذه الاسباب ، سرنا أن ننضم إلى توافق الآراء الذي يحظى به النم المتصل بكاليدونيا الجديدة والمعروض الآن على الجمعية العامة ، ونحث الجمعية العامة على اعتماده بتوافق الآراء أيضا . وناخذ بعين الاعتبار أيضا مسؤولية الأمم المتحدة المستمرة في مراقبة التطور السياسي في كاليدونيا الجديدة عن كسب لتضمن ، في المستقبل غير البعيد ، إنجاز عملية سليمة ومقبولة دوليا لتقرير المصير .

إذا كان هناك موضوع واحد متكرر في عملية إنهاء الاستعمار فإنه مساعدة المجتمع الدولي في عملية استعادة الكرامة والامل إلى شعب حرم من كرامته وأمله لمدة طويلة . هذا شعب قد لا نعرف أسماء أفراده وقد لا نميز وجوههم . إلا أن أسماءهم ووجوههم وشجاعتهم أصبحت مألوفة جدا لنا جميعا من خلال نضالهم من أجل الحرية .

ولئن كانت الأمم المتحدة منظمة للدول ذات السيادة ، فإنه يجب ألا يغيب عن بالنا أبدا أن كل دولة تتكون من بشر ؛ وأن كل قرار نتخذه يؤثر على الناس في مكان ما على هذه الكرة الأرضية .

أنهيت بياني حول هذا البند في اللجنة الرابعة بالقول إن السيد شوماس تاناكا والسيدة أوديل رايفيس - نيسيل قدما للأمم المتحدة خدمات متميزة طويلة سنوات عديدة . لن أكرر كل شيء قلته في تلك المناسبة . كما أنه من غير الممكن لي ، أو لأي متكلم آخر أن يقول كل شيء يمكنه أن يقوله ، أو ينبغي له قوله عن تفاني هذين الموظفين المدنيين الدوليين . وسأكرر فقط تسجيلا للحقيقة أمام الجمعية العامة العبارات الأخيرة التي كان لي شرف قولها في تلك المناسبة نيابة عن حكومة وشعب فانواتو ، بمناسبة تقاعد هذين الصديقين اللذين يحظيان باحترام كبير من قبلنا جميعا :

"نعلم أنهما أينما ذهبنا ومهما فعلا فإنهما سيواصلان العمل خدمة للإنسانية وذلك كما فعلا على مدى سنوات عديدة هنا في الأمم المتحدة . ونرى أيضا أن من السليم ... أن نُعلمهما أننا حيثما كنا ومهما كنا نفعل فإننا سنتذكرهما على الدوام ، وسنجلّهما دائما ، وأن ما عملاه سيبقى على الدوام جزءا من الأمم المتحدة" .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة البند ١٨ من جدول الاعمال . مستأنف نظر هذا البند في وقت لاحق من بعد ظهر اليوم ، عندما نشرع في البت في مشاريع القرارات A/43/L.23 و A/43/L.24 و A/43/L.28/Rev.1 .

بنود جدول الاعمال ١٢ (تابع) و ١٨ (تابع) و ١٠٨ إلى ١١٢

المعلومات المرصدة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة (A/43/787)

أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية إلى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب افريقي : تقرير اللجنة الرابعة (A/43/761)

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتمتعة بالامم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : تقرير اللجنة الرابعة (A/43/788)

برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب افريقي : تقرير اللجنة الرابعة (A/43/789)

التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لصالح سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة (A/43/790)

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : تقرير اللجنة الرابعة

(A/43/797 و Corr.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة لمقرر اللجنة

الرابعة ، السيد ايمانويل دوما ، ممثل الكونغو ، ليعرض تقارير اللجنة الرابعة .

السيد دوما (الكونغو) ، مقرر اللجنة الرابعة (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : يشرفني أن أعرض على نظر الجمعية العامة ستة من تقارير اللجنة الرابعة تتعلق ببنود جدول الاعمال ١٨ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١٢ و ١١١ و ١١٢ .

ويتعلق التقرير الاول (A/43/797 و Corr.1) بالاقاليم التي لا تشملها بنود أخرى من جدول الاعمال والتي تناولتها اللجنة في إطار البند ١٨ من جدول الاعمال . ويرد في التقرير ١٢ مشروع قرار ، ومشروعا قرارين يحظيان بتوافق الآراء ، ومشروع مقرر وهي تتعلق على التوالي بالمحراء الغربية وكاليدونيا الجديدة وتوكيلاو وأنغولا وجزر كايمان ومونتسيرات وبرمودا وجزر تركس وكايكوس وجزر فيرجن البريطانية وغوام وساموا الامريكية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وجبل طارق وبيتكرن وسانت هيلانة .

وتؤكد الجمعية العامة ضمن أمور أخرى ، من جديد باعتمادها لتلك الاقتراحات التطبيق الكامل لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على هذه الاقاليم ، وحق شعوبها الاصيل في أن تقرر بحرية مركزها السياسي في المستقبل . وينبغي للجمعية أن تطلب من الدول المعنية القائمة بالادارة أن تتخذ جميع التدابير الممكنة للتعجيل بعملية إنهاء الاستعمار . وتحت الجمعية أيضا الدول القائمة بالادارة على التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الاقاليم ، بمساعدة من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة .

وينبغي أن تؤكد الجمعية مرة أخرى ، وهي تلاحظ مع التقدير التعاون المستمر من جانب بعض الدول القائمة بالادارة في هذا المدد ، أهمية إيفاد بعثات الأمم المتحدة الزائرة إلى تلك الاقاليم لكي تتمكن الأمم المتحدة من الاطلاع الكامل على الاحوال الحادثة هناك .

وفيما يتعلق بالمحراء الغربية ، تؤكد الجمعية العامة من جديد ، ضمن جملة أمور ، أن الحل السياسي العادل والدايم للنزاع يكمن في تنفيذ قرار منظمة الوحدة الافريقية (XIX) AHG/Res.104 . وتطلب الجمعية إلى طرفي النزاع مرة أخرى ، وهما

المملكة المغربية وجبهة البوليساريو ، القيام في أقرب وقت ممكن بمفاوضات مباشرة .
وإذ ترحب الجمعية العامة بالموافقة المبدئية التي توصل اليها الطرفان في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ على الاقتراحات المشتركة المقدمة من الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام للأمم المتحدة ، وبتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار (٦٣/١٩٨٨) ، تدعو الجمعية الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام للأمم المتحدة إلى مواصلة بذل الجهود الممكنة من أجل اقناع طرفي النزاع بإجراء مفاوضات حول شروط وقف إطلاق النار وطرائق إجراء استفتاء تحت الاشراف المشترك للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية .

وفيما يتعلق بكاليدونيا الجديدة ، إذ تلاحظ الجمعية مع الارتياح الحوار الذي بدأ تحت اشراف السلطات الفرنسية بشأن مركز الاقليم ، تحث جميع الاطراف المعنية على مواصلة حوارها والامتناع عن أعمال العنف لما فيه صالح شعب كاليدونيا الجديدة بأكمله ، وتدعو الاطراف إلى مواصلة العمل على إيجاد إطار لتقدم الاقليم سلميا نحو مرحلة تقرير المصير .

ويتعلق التقرير الثاني (A/43/787) بالبند ١٠٨ من جدول الأعمال ، عن المعلومات المرصلة بمقتضى المادة ٧٢ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وتوصي اللجنة الرابعة ، من بين أشياء أخرى ، بأن تؤكد الجمعية من جديد أنه ، مادام لم يصدر عن الجمعية العامة نفسها قرار بأن اقليمها معنيا قد نال كامل الحكم الذاتي وفقا لاحكام الفصل الحادي عشر من الميثاق ، فإن على الدولة المعنية القائمة بالادارة أن تواصل ارسال المعلومات المتعلقة بالاقليم بمقتضى المادة ٧٢ (هـ) من الميثاق ، وكذلك أوفى المعلومات الممكنة عن التطورات السياسية والديمقراطية في الاقاليم المعنية .

ويتعلق التقرير الثالث (A/43/761) بالبند ١٠٩ من جدول الأعمال بشأن أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ الإعلان في ناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية إلى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الأفريقي .

وفي مشروع القرار الموصى به بمقتضى هذا البند إذ تدين الجمعية العامة الأنشطة المكثفة للمصالح الأجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تواصل امتغالل الموارد الطبيعية والبشرية لناميبيا وسائر الاقاليم المستعمرة ، تطلب ، ضمن جملة أمور ، مرة أخرى إلى جميع الحكومات أن تتخذ التدابير اللازمة لإنهاء تلك الأنشطة ومنع أية استثمارات جديدة تتعارض مع مصالح سكان تلك الاقاليم .

وتوصي اللجنة الرابعة ، في قرار مستقل بشأن الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تجري في الاقاليم الواقعة تحت الاستعمار والتي قد تعرقل تنفيذ الإعلان ، الجمعية العامة بأن تدعو جميع الدول القائمة بالاستعمار إلى أن تنهي تلك الأنشطة على الفور ودون قيد أو شرط ، عملا بالقرارات ذات الصلة .

ويتعلق التقرير الرابع (A/43/788) بالبندين ١١٠ و ١٢ من جدول الأعمال وهما : تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة ، للإعلان ، وتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وفي مشروع القرار المقترح في هذا التقرير تطلب الجمعية العامة ، ضمن جملة أمور ، إلى تلك الوكالات أن تقوم على سبيل الاستعجال بتقديم أو مواصلة تقديم كل المساعدات المعنوية والمادية الممكنة إلى الشعوب المستعمرة التي تكافح في سبيل التحرر من الحكم الاستعماري .

ويتعلق التقرير الخامس (A/43/789) بالبند ١١١ من جدول الأعمال عن برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريب للجنوب الافريقي . ووفقا لمشروع القرار الذي توصي به اللجنة الرابعة فإن الجمعية العامة ، إذ تعرب عن تقديرها لكل من قدم دعما إلى البرنامج سواء عن طريق تقديم مساهمات أو منح دراسية أو تخصيص أماكن في مؤسساته التعليمية ، تناشد جميع الدول والمؤسسات والمنظمات والافراد تقديم مزيد من الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم إلى البرنامج كفعالة استمراره واطراد توسعه .

ويتعلق التقرير الاخير (A/43/790) بالتسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لمصالح سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، بمقتضى البند ١١٢ . وبمقتضى مشروع القرار المقدم بمقتضى هذا البند إن الجمعية العامة ، إذ تعرب

عن تقديرها للدول الاعضاء التي اتاحت المنح الدراسية لصالح مكان تلك الاقاليم ،
تعرب عن اقتناعها القوي بضرورة مواصلة وزيادة المنح الدراسية لتلبية الحاجة
المتزايدة لطلاب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي للمساعدة في مجال التعليم
والتدريب . وهي إذ ترى ضرورة تشجيع الطلاب في تلك الاقاليم على الاستفادة من هذه
المنح ، تحث الدول القائمة بالادارة على اتخاذ تدابير فعالة لضمان النشر الواسع
والمستمر ، في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ، للمعلومات المتعلقة بالمعروض المقدمة
من الدول في هذا الصدد .

وباسم اللجنة الرابعة أرجو أن تحظى هذه التقارير بعناية الجمعية العامة .

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أشكر رئيس اللجنة الرابعة السيد جوناشان بيترز
سفير سانت فنسنت وجزر غرينادين ، على ما أسداه إليّ من مشورة وتوجيه لدى اضطلاعي
بمهمتي بوصفي مقررا للجنة الرابعة . كما أود أن أعرب عن امتناني لأعضاء اللجنة
الرابعة لتعاونهم معي ومساعدتهم لي خلال الدورة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما لم يكن هناك اقتراح في
إطار المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، سأعتبر أن الجمعية العامة قد قررت ألا تناقش
تقارير اللجنة الرابعة المعروضة اليوم على الجمعية .
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستقتصر الكلمات من ثم على
تعلييل التصويت . لقد أوضحت الوفود في اللجنة الرابعة مواقفها من التوصيات
المختلفة لتلك اللجنة ، وترد هذه المواقف في السجلات الرسمية ذات الصلة .
هل لي أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة قد اتفقت ، بموجب الفقرة ٧ من
المقرر ٤٠١/٣٤ ، على أن :

"تقتصر الوفود ، قدر الإمكان ، حين يُنظر في مشروع القرار نفسه في
إحدى اللجان الرئيسية وفي الجلسة العامة ، على تعليق تصويتها مرة واحدة ،
أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة
العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة" .

أذكر الوفود بأن مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ يقضي أيضا بأن تحدد تعليقات
التصويت بمدة عشر دقائق وأن تلقيها الوفود من مقاعدها .

نتناول الآن تقرير اللجنة الرابعة (A/43/787) بشأن البند ١٠٨ المدرج في
جدول الأعمال والمعنون "المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم
المتحدة من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي" .

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة في
الفقرة ٧ من تقريرها (A/43/787) .

طُلب إجراء تصويت مسجّل .

أُجرى تصويت مسجّل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، إشيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ،

باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ،
الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت
كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ،
ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ،
السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ،
الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ،
سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،
توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ،
الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٥٤ صوتا مقابل لا شيء ، مع امتناع عضوين عن

التصويت (القرار ٢٨/٤٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك ينتهي نظرنا في البند

١٠٨ من جدول الأعمال .

ننتقل الآن إلى تقرير اللجنة الرابعة (A/43/761) بشأن البند ١٠٩ المدرج في
جدول الأعمال والمعنون "أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل
تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الاقاليم
الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية إلى القضاء على الاستعمار
والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي" .

أعطي الكلمة للممثلين الراغبين في تعليق تصويتهم قبل التصويت .

السيد موتسومي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيصوت وفد بلدي مؤيدا لمشروع القرار الوارد في تقرير اللجنة الرابعة (A/43/761) ، على الرغم من أن ظروفنا لا سيطرة لنا عليها تظنرنا إلى اعلان عدم قدرتنا على تنفيذ أحكام مشروع القرار التي تدعو إلى فرض عقوبات اقتصادية على جنوب افريقيا . غير أننا لن نعترض سبيل الذين يستطيعون فرض العقوبات الاقتصادية على جنوب افريقيا وتنفيذها وقرروا أن يفعلوا ذلك .

السيد سيسترناي (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيصوت وفد شيلي مؤيدا لمشروع القرار الوارد في الفقرة ٩ من الوثيقة A/43/761 . غير أنني أود أن أوضح أنني لا أتفق مع الرأي القائل بأن كل أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية عقبه تحول دون تنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) . ويؤسفني في هذا الصدد ألا يفرق مشروع القرار بين أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية الضارة بالاقليم وسكانه وتلك الأنشطة جلية المنفعة لأنها تسهم في الاستثمارات والتكنولوجيا والموارد البشرية التي ستشكل أساسا متينا لتنمية الدولة القومية الجديدة .

السيد فيري (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيصوت وفد بلدي مؤيدا لمشروع القرار المقدم في إطار البند ١٠٩ من جدول الاعمال بشأن أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية . لكننا نود أن ندلي بملاحظات قليلة .

إننا بتصويتنا مؤيدين لمشروع القرار هذا نود أن نذكر الجمعية العامة بأنها قد اتخذت منذ بضعة أيام قرارات تتعلق بالازمة الاقتصادية في افريقيا وبرنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . وأيضا كانت العوامل التي أسهمت في الازمة الاقتصادية التي تواجهها قارتنا الآن ، فمما لا ريب فيه أن العناصر الأساسية لتلك الازمة قد نجمت عن التجربة الاستعمارية التي

تمرّضت لها القارة . وقد بلغت المشاكل الاقتصادية التي تعيّن على البلدان الافريقيّة أن تواجهها منذ حصولها على السيادة الوطنية حدا من الخطورة أدى إلى التشكيك في سلامة القول ان تلك البلدان مستقلة . وكانت هذه أيضا خبرة اقاليم خضعت للاستعمار في الماضي في مناطق أخرى . ونحن مقتنعون بأن الدول القائمة بالادارة لو كانت قد أبدت الاهتمام الواجب إبان سيطرتها على هذه الاقاليم ، لتسنى تفادي المشاكل الاقتصادية التي نُكبت بها الآن البلدان النامية والتي تعدّ سببا رئيسيا للاحتكاك بين الشمال والجنوب أو لامكن الحد منها على الاقل . لذا فإننا نوافق على أن هذا عنصر يتميّن التحذير منه وادانته .

ونحن نؤكد أيضا ، بتصويتنا مؤيدين لمشروع القرار هذا ، على ايماننا بحق الشعوب المستعمرة في مواردها الوطنية . غير أننا لسنا مقتنعين اقتناعا كاملا ، كما لاحظ وفد شيلي ، بأن كل الأنشطة الاقتصادية المنفذة في الاقاليم المستعمرة تعتبر بالضرورة سلبية أو معيقة للتقدم نحو منح الاستقلال . وذلك السبب يدعونا إلى اتخاذ موقف متحفظ . كما نتحفظ في موقفنا إزاء بعض التوصيات الواردة في مشروع القرار والمتملة بالعقوبات وبمسائل أخرى سبق أن لغتنا إليها الانتباه لدى مناقشة مشاريع القرارات ذات الصلة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستبت الجمعية العامة أولا في

مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٩ من تقريرها (A/43/761) .

وقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،

الأرجنتين ، استراليا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،

بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،

البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ،

بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،

الراس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ،

الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ،

قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن

الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ،

مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ،

غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ،

غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،

هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران

(جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ،

الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ،

ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ،

ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،

المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ،

نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ،

بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ،

رومانيا ، رواندا ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، إيطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : النمسا ، كندا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ، دومينيكا ، فنلندا ، اليونان ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، اليابان ، النرويج ، اسبانيا ، السويد .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٣٣ صوتا مقابل ٩ أصوات ، مع امتناع ١٤ عضوا

عن التصويت (القرار ٢٩/٤٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية الآن في مشروع

المقرر الذي أومت به اللجنة الرابعة في الفقرة ١٠ من تقريرها (A/43/761) .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،
الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،
بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني
دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ،
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ،
جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر
القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،
كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ،
الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا
الاستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية
الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ،
غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ،
إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ،
الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،
لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ،
مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ،
موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،
نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ،
بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ،
رومانيا ، رواندا ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت
فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة
العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ،
جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ،
سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،

ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا
 الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
 المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
 يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ،
 اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ،
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
 الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ، دومينيكا ،
 فنلندا ، اليونان ، ايسلندا ، ايرلندا ، مالطة ، نيوزيلندا ،
 النرويج ، اسبانيا ، السويد ، تركيا .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٨ صوتا مقابل ١٢ صوتا ، مع امتناع ١٥ عضوا

عن التصويت .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك نختم نظرنا في البند

١٠٩ من جدول الاعمال .

ننتقل الان إلى تقرير اللجنة الرابعة بشأن البند ١١٠ المدرج في جدول الاعمال
 والمعنون "تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة لإعلان
 منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" والبند ١٢ المعنون "تقرير المجلس الاقتصادي
 والاجتماعي" (A/43/788) .

وأعطي الكلمة لممثل شيلي الذي يود تعليق تصويته قبل التصويت .

السيد سيسترناس (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : وفقا لموقفنا

التقليدي بشأن هذا الموضوع سيموت وفد شيلي لصالح مشروع القرار الوارد في الفقرة ٧ من الوثيقة A/43/788 . ومع ذلك ، أود أن أعرب عن تحفظاتنا وعدم موافقتنا على فقرات مشروع القرار التي ترد فيها إشارة انتقائية إلى بلدان أو مجموعات من البلدان ، والتي يوجّه فيها الانتقاد إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، لأن هذا الانتقاد يتجاهل الاستقلال التام لتلك المؤسسات المالية ويمكن أن تتخذ مقرراتها الخاصة بها . وليس من اختصاص أو صلاحية للجمعية العامة بالنسبة إلى هاتين المنظمتين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية الآن في مشروع

القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٧ من تقريرها (A/43/788) .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أُجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،

الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،

بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني

دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ،

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ،

تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،

كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن

الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ،

مصر ، إثيوبيا ، فيجي ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية

الألمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ،

غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ،

إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ،

الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،
 لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ،
 مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ،
 موريشوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،
 نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ،
 بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ،
 رومانيا ، رواندا ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت
 فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة
 العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ،
 جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ،
 سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،
 ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا
 الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
 المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
 يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، إسرائيل ، المملكة المتحدة
 لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة
 الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ،
 كوستاريكا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ، دومينيكا ، السلفادور ،
 غينيا الاستوائية ، فنلندا ، فرنسا ، هندوراس ، ايسلندا ،
 ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، مالطة ، هولندا ،
 نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، تركيا .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٤ صوتاً مقابل ٤ أصوات ، مع امتناع ٢٧ عضواً

عن التصويت (القرار ٣٠/٤٣) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل فيجي الذي

يود تعليق تصويته .

السيد سينغ (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوّت وفد

فيجي لصالح مشروع القرار الذي اعتمدتوا ، بالرغم من أن لدينا تحفظات على الفقرة الثامنة من الديباجة حيث تستفرد بلداً معيناً بالذكر المحدد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك نختم نظرننا في البند

١١٠ من جدول الاعمال والفصلين الاول والسادس (الفرع هاء) من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

وننتقل الآن إلى تقرير اللجنة الرابعة (A/43/789) بشأن البند ١١١ المدرج في

جدول الاعمال والمعنون "برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريب للجنوب الافريقي" .

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٧

من تقريرها . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا دون تصويت . فهل لي أن

أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣١/٤٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نختم نظرننا في البند

١١١ من جدول الاعمال .

وننتقل الآن إلى تقرير اللجنة الرابعة (A/43/790) بشأن البند ١١٢ المدرج في

جدول الاعمال والمعنون "التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء

لصالح سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي" .

* بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية الأمانة العامة إنه كان

ينوي الامتناع عن التصويت .

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٧ من تقريرها . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا دون اعتراض . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟
اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٣/٤٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نختم نظرنا في البنود

١١٢ من جدول الاعمال .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتناول الآن تقرير اللجنة

الرابعة A/43/797 و Corr.1 بشأن البند ١٨ المدرج في جدول الاعمال والمتعلق بالفصول الواردة في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، فيما يتمل بأقاليم محددة لا تشملها البنود الأخرى من جدول الاعمال .

وقبل أن أعطي الكلمة لممثلي الدول الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت أود أن أبلغ ممثلي الدول عن خطأ ورد في الصفحة ٥ من النص الانكليزي من هذا التقرير ، يقتضي تصويبه أن يظهر تصويت بوروندي في اللجنة الرابعة على مشروع القرار A/C.4/43/L.2 على أنه تأييد وليس امتناعا عن التصويت .

السيد سلاوي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : كنت قد استرعت

انتباه ممثلي الدول في اللجنة الرابعة إلى أننا كنا قد توصلنا ، فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية ، إلى لحظة صدق ينبغي أن تتسق فيها الكلمات التي نلقيها مع مقتضيات الواقع . وبالأخص فقط أكدت التطورات أن مشروع القرار الأول الوارد في الفقرة ٢٠ من تقرير اللجنة الرابعة لم يعد سليما ، وأن نهجه ضار وينطوي على تناقض . فبالأخص أعلن المتحدث باسم الأمين العام بالفعل :

"إن بعثة المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة وللرئيس

الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية ستستأنف أعمالها يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ بغية إجراء مناقشة مع الأطراف المعنية بشأن الواسل المحددة والعملية ، بالإضافة إلى الشروط المحددة التي قد تصم في تسهيل عملية تنفيذ مقترحات السلم التي قبلتها الأطراف المعنية من حيث المبدأ في جنيف في شهر آب/أغسطس الماضي" .

لذلك بدأ الأمين العام ، وفاء منه بولايته التي أسندها إليه قرار مجلس الأمن

٦٣١ (١٩٨٨) المتخذ بالإجماع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، في تنفيذ خطته حتى يمكنه

أن يقدم في أقرب وقت ممكن إلى المجلس تقريراً بشأن الأفراد المدنيين والعسكريين اللذين لزموا وقف إطلاق النار وتنظيم الاستفتاء .

وفي هذه المرحلة الحاسمة من عملية التسوية يحاول مشروع القرار العودة إلى نهج المفاوضات المباشرة الذي أدى فيما مضى إلى وضع مسألة الصحراء الغربية بمجملها في حالة توقف تام . وعلاوة على ذلك فإن الذين يدافعون عن هذا النهج حاولوا طوال الدورة الحالية التشكيك في خطة السلم وفي عملية إجراء الاستفتاء التي ينبغي أن تتمخض عنها ، وطالبوا بإجراء مفاوضات مباشرة حول المركز المستقبلي للأقليم .

إن تقرير المصير مبدأ عالمي ، لا يمكن الخروج عليه بأي مناورات إجرائية . ووفقاً لهذا المبدأ فإن السكان المعنيين هم وحدهم الذين يمكنهم تقرير مستقبلهم بالضمانات الدولية الصحيحة .

وتؤكد مملكة المغرب مجدداً التزامها بالمشاركة دون تحفظ في تنفيذ خطة السلم

في إطار بعثة المساعي الحميدة للأمين العام بالتعاون مع الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية . ومما يبعث على الأمل أن العناد قد منع الجمعية العامة مرة أخرى ، على نقيض ما هو متبع في الأمم المتحدة من إقرار خطة السلم وتشجيع الأمين العام بشكل واضح على مواصلة مشاوراته لتنفيذ تلك الخطة .

وعلى ذلك ، فإن مشروع القرار الجزئي هذا لا يمكنه المساعدة في تعزيز الدور الذي يضطلع به الأمين العام لمنظمتنا من أجل التوصل إلى التسوية النهائية والعادلة لمسألة الصحراء الغربية بما يحقق الاحترام الكامل للمبادئ الأساسية للميثاق . وبالتالي فإنه لا يمكن لمشروع القرار هذا أن يحظى بالتأييد من البلدان التي تعمل مثل المغرب على تعزيز فعالية منظمتنا وإعلاء مكانتها .

السيد ايزيك (سانت لوسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن

أعرب عن رأي حكومة بلدي في مشروع القرار الأول الوارد في الفقرة ٢٠ من الوثيقة A/43/797 فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية التي ستبث الجمعية العامة فيها على نحو عاجل . وكنقطة انطلاق دعوتي أقول إن سانت لوسيا تؤيد باستمرار كل الجهود

البناء الرامية إلى إيجاد حل سلمي لهذه المسألة ، كما أنها تؤيد ممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير .

وفي هذا السياق فإننا نؤيد تأييدا كاملا الامين العام والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية في جهودهما التي لا تكل الرامية إلى إيجاد حل نهائي وعادل وملائم لهذه المسألة .

ودون أن أكرر ما جاء في كلمتنا في اللجنة الرابعة لابد لي من أن أوكد على أن العام الحالي شهد أكثر من أي وقت سابق في الماضي القريب حدوث تطورات إيجابية يرحب بها المجتمع الدولي ترحيبا حارا . ففي شهر آب/اغسطس الماضي قدم الامين العام مقترحات سلم قبلتها الاطراف المعنية من حيث المبدأ . وقد أقر مجلس الأمن بقراره ٦٢١ (١٩٨٨) خطة السلم المقدمة من السيد بييريز دي كوييار ، وبذلك دعمه ليبدأ المرحلة الجديدة في عملية مساعيه الحميدة . وكذلك عين الامين العام ممثلا خاصا له ، كما طلب قرار مجلس الأمن ٦٢١ (١٩٨٨) ، وهو يقوم معه الآن ببدء مرحلة هامة من المفاوضات . وكما نص قرار المجلس سيتعين على الامين العام أن يقدم تقريرا عن الموضوع إلى مجلس الأمن .

وفي ضوء التقدم المحرز في عملية المفاوضات الجارية كان من المطلوب التوصل إلى قرار بتوافق الآراء ، وكان المجتمع الدولي يتوقع ذلك . إلا أن مشروع القرار A/C.4/43/L.2 المعروض علينا يتضمن عناصر مؤسفة منعت اعتماده بتوافق الآراء في اللجنة الرابعة . وبالتالي فإن مشروع القرار الأول يبدو أنه يحدث انقساما أكثر مما يحقق تقاربا مفيدا بين الآراء المختلفة داخل المجتمع الدولي .

وخلال المناقشة التي دارت بشأن هذه المسألة في اللجنة الرابعة وبعد أن استمعنا إلى الكلمات التي ألقتها بعض الوفود اتضح لوفد بلدي أن من يصرون على التوصية "بالمفاوضات المباشرة" كانوا لا يسمعون من خلال هذا الشرط المسبق إلا إلى إحباط خطة السلم المشتركة التي وضعتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومنع شعب الصحراء الغربية في نهاية المطاف من التعبير عن ارادته من خلال الامتضاء .

إن سانت لوسيا ، التي لا تتردد في إعطاء تأييدها الكامل لتنفيذ حق تقرير المصير في ظل ضمانات دولية ، ترفض أن تخضع لهذه المناورات التي يتمثل هدفها الأساسي في منع أعمال هذا الحق ، وبالتالي الإضرار بنتيجة الاستفتاء .
لكل هذه الأسباب متمنعة سانت لوسيا عن التصويت على مشروع القرار الأول حتى نعبّر بقوة عن تأييدنا الفعال لعملية السلم التي يجري الاضطلاع بها بموجب الولايات المسندة إلى الأمين العام ، بالتعاون مع الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية .

السيد سيسترناس (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن وفد شيلي مستعد لقبول نص مشروع القرار المتعلق بمسألة كاليدونيا الجديدة الذي توصي به الفقرة ٢٠ من تقرير اللجنة الرابعة (A/43/797 و Corr.1) ، ويأمل أن تعتمده الجمعية العامة دون اعتراض ، على نحو ما تمّ في لجنة الـ ٢٤ الخاصة واللجنة الرابعة .

ويستند قبولنا لمشروع القرار هذا إلى الروح الجديدة البناءة التي صادت الجهود التي بذلتها حكومة فرنسا من أجل إيجاد حلول فعالة لطلب تقرير المصير والاستقلال لكاليدونيا الجديدة ، وإلى موقف شيلي المعروف إزاء ضرورة إيجاد حل بالطرق السلمية والحوار والمفاوضات التي تكفل الضمانات المناسبة لكل فئات سكان الاقليم .

السيد بورغ أوليفيه (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشير إلى تعليق تصويت مالطة في اللجنة الرابعة عندما تم البت في مشروع القرار المتعلق بمسألة الصحراء الغربية . وأؤكد من جديد أننا ننوي ، بالامتناع عن التصويت على مشروع القرار قيد البحث ، تيسير الجهود التي يبذلها الأمين العام في التعاون مع الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية في هذه المرحلة الحرجة من أجل تحقيق تسوية سلمية لمسألة الصحراء الغربية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبدأ الجمعية العامة الآن البت في مختلف التوصيات المقدمة من اللجنة الرابعة . ونبدأ أولاً بمشاريع القرارات الاثنى عشر التي أومت بها اللجنة الرابعة في الفقرة ٢٠ من تقريرها (A/43/797 و Corr.1) . وستبتّ الجمعية العامة أولاً في مشروع القرار الأول المعنون "مسألة الصحراء الغربية" .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بربادوس ،

بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كولومبيا ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، إكوادور ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، آيسلندا ، الهند ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، أيرلندا ، جامايكا ، كينيا ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، النرويج ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، رواندا ، سانت كيتس ونيفيس ، سيشيل ، اسبانيا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : البحرين ، بنغلاديش ، بلجيكا ، بروني دار السلام ، بورما ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، مصر ، غينيا الاستوائية ، فرنسا ، غابون ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غينيا ، هايتي ، إندونيسيا ،

اسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، الاردن ، لكسمبرغ ، ماليزيا ،
 ملديف ، مالطة ، هولندا ، عمان ، باكستان ، باراغواي ،
 البرتغال ، قطر ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ،
 ساموا ، المملكة العربية السعودية ، سيراليون ، سنغافورة ،
 جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، تايلند ،
 تركيا ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة
 لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة
 الامريكية ، اليمن ، زائير .

أعتمد مشروع القرار الاول بأغلبية ٨٦ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ٥٣ عضوا

عن التصويت (القرار ٣٣/٤٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعتمدت اللجنة الرابعة

مشروع القرار الثاني المعنون "مسألة كاليديونيا الجديدة" دون اعتراض . هل لسي أن
 أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٣٤/٤٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتعلق مشروع القرار الثالث

بمسألة توكيلاو . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا دون اعتراض . هل لسي
 أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ٣٥/٤٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الرابع يتعلق

بمسألة أنغولا . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا دون اعتراض . هل لسي
 أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار الرابع ؟

اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ٣٦/٤٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنتقل الجمعية العامة الآن

إلى مشروع القرار الخامس المعنون "مسألة جزر كايمان" . اعتمدت اللجنة الرابعة

مشروع القرار هذا دون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماده ؟

اعتمد مشروع القرار الخامس (القرار ٣٧/٤٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعتمدت اللجنة الرابعة

مشروع القرار السادس الممنون "مسألة مونتسيرات" دون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار السادس ؟

اعتمد مشروع القرار السادس (القرار ٣٨/٤٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتعلق مشروع القرار السابع

بمسألة برمودا . ولقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا دون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد مشروع القرار السابع ؟

اعتمد مشروع القرار السابع (القرار ٣٩/٤٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتعلق مشروع القرار الثامن

بمسألة جزيرتي تركي وكايكوس . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا دون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الثامن (القرار ٤٠/٤٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعتمدت اللجنة الرابعة

مشروع القرار التاسع الممنون "مسألة جزر فرجن البريطانية" دون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد مشروع القرار التاسع ؟

اعتمد مشروع القرار التاسع (القرار ٤١/٤٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتعلق مشروع القرار العاشر

بمسألة غوام . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا دون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار العاشر (القرار ٤٢/٤٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعتمدت اللجنة الرابعة

مشروع القرار الحادي عشر المعنون "مسألة ساموا الأمريكية" دون إعتراض . هل لي أن
أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الحادي عشر (القرار ٤٣/٤٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعتمدت اللجنة الرابعة

مشروع القرار الثاني عشر المعنون "مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة" دون
اعتراض .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني عشر (القرار ٤٤/٤٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو الجمعية العامة الآن

إلى الانتقال إلى مشاريع القرارات التي تحظى بتوافق الآراء والتي أوصت بها اللجنة
الرابعة في الفقرة ٢١ من تقريرها (A/43/797 و Corr.1) .

ويتعلق مشروع القرار الأول الذي يحظى بتوافق الآراء بمسألة جبل طارق . ولقد

اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا دون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية
العامة تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الأول الذي يحظى بتوافق الآراء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتعلق مشروع القرار الثاني

الذي يحظى بتوافق الآراء بمسألة بيتكرن . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار
هذا دون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني الذي يحظى بتوافق الآراء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن إلى مشروع المقرر

بشأن مسألة سانت هيلانة الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٢٢ من تقريرها
(A/43/797 و Corr.1) .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، دومينيكا ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إشيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،

الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ،
الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، الجمهورية
الدومينيكية ، غينيا الاستوائية ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا
(جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، هندوراس ، أيسلندا ،
أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لبنان ، لكسمبرغ ،
مالطة ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، باراغواي ،
البرتغال ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، السنغال ، أسبانيا ،
السويد ، تركيا .

أعتمد مشروع المقرر بأغلبية ١٢٣ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٣٠ عضوا عن

التصويت* .

* بعد ذلك أبلغ وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين الامانة العامة بأنه كان ينوي
التصويت لصالح مشروع المقرر .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن ، اعطي الكلمة للممثلين

الذين يودون تحليل تصويتهم أو موقفهم فيما يتعلق بالقرارات التي اعتمدت توا .

السيد فرالسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مَوّت وفد

النرويج لصالح القرار الخاص بالمحراء الغربية الذي اعتمدته الجمعية العامة توا . ولكني أود ان أوكد ان هذا لا يعني ان النرويج قد اتخذت موقفا في موضوع النزاع ؛ إذ ان تصويت النرويج هو تعبير عن تأييدها التقليدي لمبدأ حق كل الشعوب في تقرير المصير .

كما تود النرويج ان تؤيد بتصويتها الجهود التي بذلها الامين العام بالتعاون

مع رئيس منظمة الوحدة الافريقية بغية التوصل إلى حل عادل ودائم لنزاع المحراء الغربية .

وترحب النرويج بقبول الاطراف ، من حيث المبدأ ، لمقترحات السلم التي تشكل

خطوة نحو الحل السلمي الدائم بموجب الشروط المقبولة من الطرفين ومن المجتمع الدولي .

وكانت النرويج تفضل اتخاذ قرار بتوافق الآراء بشأن هذا البند نظرا للمساعي

المبذولة من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم . ونأمل ان القرار الذي اتخذ توا لم يعكس على نحو كامل التقدم الهام والمشجع الذي تم إحرازه بالفعل . ونشارك الامل الذي عبّر عنه الامين العام في تقريره بشأن المسألة بان يستمر الطرفان في إبداء الإرادة السياسية اللازمة للتنفيذ العاجل والناجح لعملية السلم ، خلال المرحلة الباقية من هذه العملية .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لعلكم لاحظتم ان

الوفد الفرنسي لم ير من المناسب في العام الحالي ان يطلب إجراء تصويت في الجلسة العامة للجمعية العامة على مشروع القرار المتعلق بكاليدونيا الجديدة ، كما انه لم يطلب إجراء تصويت عند اعتماد مشروع هذا القرار في اللجنة الرابعة . وقد اتخذنا هذا الموقف لان مشروع القرار اقتصر على الموافقة على السياسة التي اتبعتها

حكومتي ، وبمقتضاها عبّر الشعب الفرنسي في استفتاء أجري في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر عن موافقته بأغلبية كبيرة على القانون الخاص بكاليدونيا الجديدة .

وبالتالي فلا يمكن لوفد فرنسا أن يشارك في اعتماد مشروع القرار هذا .

والتزاما بنهج فرنسا الثابت فهي تعتقد أن تقرير مركز الاقاليم التي لم تنل شعوبها قسطا كاملا من الحكم الذاتي طبقا للمادة ٧٣ (هـ) من الميثاق هي من اختصاص الدول التي تتحمل مسؤولية إدارة هذه الاقاليم دون غيرها . ولا يمكن للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ولا القرار ١٥٤١ (د - ١٥) ولا القرار ٤١/٤١ ألف أن تعدل الميثاق في هذا الصدد .

ولهذا يعتقد وفدي أن مسألة كاليدونيا الجديدة تدخل في نطاق سيادة السلطات الفرنسية وحدها . واود أن اضيف أن التطورات الاخيرة في الحالة في كاليدونيا الجديدة تدل على أن احترام هذا المبدأ كان متفقا تماما مع تنفيذ عملية ستؤدي إلى التصويت على تقرير المصير ، والتي ستنظم وفقا لشروط ترضي جميع سكان كاليدونيا الجديدة .

السيد شودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد شعرنا

بالارتياح للتقدم المحرز حتى الآن في سبيل حل مسألة الصحراء الغربية ، ونأمل أن يمكن التوصل في القريب إلى حل تقبله كل الاطراف يفي بالتطلعات المشروعة لشعب الصحراء الغربية .

ونحن نرحب بالمبادرات الحالية في هذا المدد للأمين العام للأمم المتحدة ، ورئيس منظمة الوحدة الافريقية ، ونشيد بمساعيها التي لا تكل ، ونرجو أن تؤتي ثمارها في القريب العاجل . ونحن لا نود أن نؤثر على هذه الجهود بأي حال من الاحوال ؛ ولهذا امتنعت بنغلاديش عن التصويت على مشروع القرار .

السيد سينغ (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوت وفد فيجي

لصالح مشروع القرار المتعلق بالصحراء الغربية لانه يؤيد تأييدا كاملا مبدأ تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية ، كما فعلنا هذا أيضا لإدراكنا أن المفاوضات المباشرة ينبغي ألا تموق بأي حال التقدم نحو عمل من أعمال تقرير المصير ، مما يؤدي إلى الحل العاجل للنزاع .

البند ١٨ من جدول الاعمال (تابع)تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/43/23 ، A/AC.109/934-936 ، 937 و Corr.1 ، 938-941 ، 942 و Corr.1 ، 943 ، 944 و Corr.1 ، 945 و Add.1 و 2 ، 946-950 ، 952 و Corr.1 ، 953-957 ، 959 ، 963 ، 964)
- (ب) تقرير الأمين العام (A/43/680)
- (ج) مشاريع القرارات (A/43/L.23 و A/43/L.24 و A/43/L.28/Rev.1)
- (د) تقرير اللجنة الخاصة (A/43/843)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنتقل الجمعية الآن إلى

مشاريع القرارات (A/43/L.23 و A/43/L.24 و A/43/L.28/Rev.1) .

وأود أن أعلن أن البلدين التاليين قد انضما إلى مقدمي مشروع القرارين

A/43/L.24 و A/43/L.23 وهما : أنغولا ومالي .

والآن أعطي الكلمة للممثلين الذين يودون تعليق تصويتهم قبل التصويت .

السيد فرالسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن

أتكلم بالنيابة عن دول الشمال الخمس : ايسلندا ، الدانمرك ، السويد ، فنلندا ، النرويج .

إن التزام دول الشمال الثابت بعملية إنهاء الاستعمار معروف جيدا . وهي

عملية توشك أن تنتهي ، وهي من أهم إنجازات الأمم المتحدة .

ستصوت دول الشمال في صالح مشروع القرارين A/43/L.23 و A/43/L.24 . ولكن

يوسفنا أننا لا نستطيع أن نفعل ذلك دون تحفظات معينة .

فمشروع القرار A/43/L.23 يحوي تعبيرات لا يمكن أن نوافق عليها . وعلى سبيل

المثال ، تشتمل الفقرة ٤ من المنطوق على صيغ تناقض المبدأ الذي تتمسك به دول

الشمال ، ومؤداه أنه لا يجوز للأمم المتحدة ، وفقا لميثاقها ، إلا أن تشجع الحلول

الصلوية وحدها . كما أننا نجد صيغة الفقرة ٤ من المنطوق قاطعة أكثر من اللازم .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/43/L.24 لا يجوز أن يفسر تصويتنا على الفقرة ١ من المنطوق الخاص بالفصل المتعلق بنشر المعلومات في تقرير اللجنة الخاصة بإنهاء الاستعمار ، على أنه موافقة على كل أجزاء ذلك التقرير .

وستمتنع دول الشمال عن التصويت على مشروع القرار A/43/L.28/Rev.1 ؛ ففي رأينا أنه قد تمت الإحاطة بمسألة ذكرى مرور ثلاثين عاما على الإعلان في مشروع القرار A/43/L.23 ، علاوة على أن مشروع القرار لم يأخذ في اعتباره تماما المبادئ التوجيهية للعقود الدولية الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٣/١٩٨٨ .

وأمل أن تمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أضيف بضع كلمات بمفتي الشخصية إذ أنني أود أن أنتهز هذه الفرصة لأضم صوتي إلى صوت ممثل فانواتو الذي أشار بالتحية إلى صديقين كبيرين سيفادراننا الآن ، وأود أيضا أن أحيي هذين الصديقين السيد أوديلي ريغبي - نيسيل والسيد توم كناكا اللذين بذلا طوال السنوات الماضية جهودا ضخمة وكثرا الكثير من الوقت لتمييز نضال الشعوب الخاضعة للحكم الاستعماري من أجل تحريرها واستقلالها . إن مفادرتهما لموقعهما خسارة كبيرة للمنظمة وللنضال المستمر من أجل إنهاء الاستعمار ؛ وهو أيضا خسارة كبيرة للكثير من أصدقائهما . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكرهما بالنيابة عن الحكومة النرويجية ، وأن أقدم لهما الشكر بمفتي الشخصية ل صداقتهما ، كما أنني أتمنى لهما كل نجاح في المستقبل .

السيد أوساناي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيموت وفدي

لصالح مشروع القرارين A/43/L.23 و L.24 لاننا نؤيد بقوة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ونأمل أن يتم تنفيذ هذا الإعلان على النحو الواجب . ويشني وفدي على الجهود التي بذلها مقدمو مشروع القرارين لتفادي إدراج مختلف العناصر غير الضرورية والمثيرة للجدل والتي كثيرا ما كانت تظهر في القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار .

بيد أنني يجب ، مع الأسف ، أن أعرب عن نفي الوقت عن تحفظات وفدي بشأن بعض الأحكام الواردة في النصين . إن وفدي لا يمكنه تأييد بعض الأجزاء في تقرير اللجنة الخاصة التي أقرتها الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار A/43/L.23 والفقرة ١ من منطوق مشروع القرار A/43/L.24 ، ونود أن نبدي تحفظاتنا عليها .

ولأسباب شرحناها بوضوح في عدد من المناسبات ، بما فيها الاجتماعات التي عقدت أثناء دورة هذه الجمعية العامة ، يبدي وفدي أيضا تحفظاته بشأن فقرات أخرى في مشروع القرار A/43/L.23 لا سيما الفقرات ٤ و ٦ و ١٠ . فضلا عن ذلك ، فإن وفدي يفهم أن الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار ذاته تستهدف إدانة نوع معين من الأنشطة الاقتصادية الأجنبية التي تعيق عملية تقرير المصير في الاقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ولا تدعين كل هذه الأنشطة .

السيد زويبي (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشرف بالتكلم

بالنيابة عن الدول الإثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية بشأن مشروع القرار A/43/L.28/Rev.1 المعموض الآن على الجمعية .

لن تتمكن الدول الاثنتا عشرة من تأييد مشروع القرار هذا ، ومن ثم ستمتنع عن التصويت ، لان المشروع لا يتفق وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٣/١٩٨٨ بشأن المبادئ التوجيهية للعقود الدولية ، وهو القرار الذي استند إلى تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة E/1988/58 و Corr.1 ، الذي اعتمد بتوافق الآراء في ٢٧ تموز/ يولييه ١٩٨٨ .

الانحة بيرن (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : إن سجل الولايات المتحدة بشأن معاملة تقرير المصير واضح ولا يحتمل اللبس . إن إعلان استقلال أمتنا قد ساعد ، طوال مئتي سنة مضت ، الكثير من الشعوب التي تطلعت لنيل حريتها في جميع أنحاء العالم ، بيد أننا لم نتمكن من تأييد مشروع القرار A/43/L.28/Rev.1 ذلك لان الزيادة الكبيرة في حركات الاستقلال التي حدثت في العالم الثالث طوال العقود التي مضت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية قد أنهت تقريبا النظام الاستعماري . وفي رأينا أن نجاح حركات الاستقلال تلك ، يجعل من إعلان العقد الخامس بإنهاء الاستعمار أمرا غير ضروري . ونعتقد أن الأمم المتحدة يمكنها أن تستخدم مواردها بشكل أفضل لمواجهة قضايا حيوية أخرى يتعين عليها أن تواجهها في العقد المقبل ، وهذا أمر تزداد أهميته في وقت تتضاءل فيه الموارد المالية ، ومن ثم ، منصوت معارضين لمشروع القرار A/43/L.28/Rev.1 .

السيد كيرش (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تؤيد كندا على

نحو تام عملية إنهاء الاستعمار وتعترف بأهمية الذكرى السنوية الثالثة عشرة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . بيد أن ما يقلقنا هو أن مشروع القرار A/43/L.28/Rev.1 يبدو أنه لم يراع المبادئ التوجيهية للعقود الدولية كما وردت في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٣/١٩٨٨ ، ومن ثم ، فإن كندا لن تتمكن من تأييد مشروع القرار .

السيد ميه (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيموت

وفدي معارضا لمشروع القرارين A/43/L.23 و L.24 كما حدث بالنسبة لمشاريع القرارات المماثلة . فالنصوص لم تتغير عن نصوص العام الماضي إلا بقدر طفيف جدا ، كذلك فإن رأينا أيضا لم يتغير بشأن مسألة الاستعمار . ففي رأينا أن عصر الاستعمار انتهى من الناحية العملية ومشاريع القرارات تلك ، غير ذات صلة بشعوب الاقاليم القليلة التي ما زالت خاضعة للوصاية البريطانية . ولم يبرز مشروعا القرارين التغييرات الخمسة التي حدثت عبر السنين نتيجة لعملية إنهاء الاستعمار ، وينبغي وضعهما في مكانهما المناسب أي في المتاحف .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/43/L.28/Rev.1 ، فإن زميلي ممثل اليونان قد أوضح الاسباب الإجرائية التي تمنعنا من تأييد الإعلان عن عقد دولي لإزالة الاستعمار . وبالنسبة للموضوع ، فإننا نعتقد أن الاقتراح يصدر عن نفس الفكرة غير السليمة وغير ذات الصلة التي حرمت على تجنبها المبادئ التوجيهية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي وضعت في الصيف الماضي .

ونحن لم نتلق أي تقرير بشأن ما لمشروع القرار A/43/L.28/Rev.1 من آثار على الميزانية البرنامجية . ومن ثم فمن الواضح انه لا يوجد تقرير كهذا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبدأ الجمعية الآن عملية

التصويت ، وتبت في مشاريع القرارات A/43/L.23 و A/43/L.24 و A/43/L.28/Rev.1 .
وقد صدر تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة على مشروع القرارين A/43/L.23 و A/43/L.24 ، على الميزانية البرنامجية ، بوصفه الوثيقة A/43/843 .

ستموت الجمعية العامة أولاً على مشروع القرار A/43/L.23 .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، آيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ،

نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ،
 بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،
 البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت كيتس ونيفيس ،
 سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي
 وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ،
 سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ،
 سريلانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ،
 الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد
 وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا
 الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
 المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
 يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
 الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، كندا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اسرائيل ،
 ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا .

اعتمد مشروع القرار A/43/L.23 بأغلبية ١٤٧ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٧

أعضاء عن التصويت (القرار ٤٥/٤٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستصوت الجمعية العامة الآن

على مشروع القرار A/43/L.24 .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينافاسو ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكامبيرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، آيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ،

ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اسرائيل ، ايطاليا ، هولندا .

أعتمد مشروع القرار A.43/L.24 بأغلبية ١٤٩ صوتا مقابل صوتين مع امتناع

٥ أعضاء عن التصويت (القرار ٤٦/٤٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستصوت الجمعية العامة الآن

على مشروع القرار A/43/L.28/Rev.1 .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،

الأرجنتين ، استراليا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،

بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،

البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ،

بورما ، بروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،

الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ،

شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ،
 كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا
 الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، دومينيكا ،
 الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا
 الاستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية
 الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا -
 بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ،
 إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ،
 الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،
 لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ،
 مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،
 موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
 موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ،
 نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،
 بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت
 كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ،
 ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ،
 السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ،
 الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،
 الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد
 وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا
 الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
 المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
 يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار A/43/L.28/Rev.1 بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل صوت واحد مع

امتناع ٢٠ عضوا عن التصويت (القرار ٤٧/٤٢) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الراغبين في تعليق تصويتهم .

الآنسة ويلبيرغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تتعلق

ملاحظاتي التالية بمشروع القرار A/43/L.28/Rev.1 ، الذي اعتمدتوا .

لقد أيدت نيوزيلندا مشروع القرار هذا ، الذي يعلن فترة السنوات العشر القادمة من ١٩٩٠ الى ٢٠٠٠ عقدا دوليا للقضاء على الاستعمار ، تأكيدا على تأييدنا للمبادئ الواردة في القرارين ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) الصادرين عن هذه الجمعية العامة ، واعترافا منا بأن عملية تنفيذ حق كل الشعوب في تقرير مصيرها لم تستكمل بعد .

إننا على ثقة من أن الجمعية العامة ، بموافقتها على الأهداف العريضة لذلك العقد ، ستعمل على تنفيذ مشروع القرار A/43/L.28/Rev.1 بشكل يتماشى تماما مع مبادئ إعلان إنهاء الاستعمار والقرار ١٥٤١ (د - ١٥) . ونلاحظ بوجه خاص أن التقدم نحو هدف ذلك العقد سيعتمد على إرادة شعوب الاقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي . ونحن على ثقة أيضا من أن الأمين العام ، في إعداد توصياته لخطة عمل خاصة بذلك العقد ، كما يطلب هذا القرار منه ، سيعمل على الاستفادة بأكبر قدر ممكن من الموارد والبرامج المكرسة بالفعل للسعي الى تصفية الاستعمار .

السيد هاينوتشي (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعتبر

النمسا أن عملية إنهاء الاستعمار هي من بين المنجزات البارزة للأمم المتحدة . ولهذا تؤيد النمسا دائما جهود الأمم المتحدة في هذا المجال . وانطلاقا من التزامنا المخلص بعملية إنهاء الاستعمار وبحق الشعوب في تقرير المصير ، أيدت النمسا مشروع القرارين A/43/L.23 و L.24 . ولكن لا يجوز أن يفسر هذا على أننا نوافق على جميع الأحكام الواردة في هذين النصين ؛ إذ لدينا تحفظات على بعض ما جاء فيهما . وأود أن أشير بوجه خاص الى الفقرة ٤ من منطوق المشروع A/43/L.23 وأن أؤكد أن النمسا تفهم هذه الفقرة على انها اشارة الى الكفاح بالسبل السلمية وحدها ، لأن النمسا ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، مقتنعة اقتناعا راسخا بأن التغييرات المطلوبة ينبغي تحقيقها بالسبل السلمية دون غيرها .

ونظرا لما ورد في الخطوط الإرشادية للعقود الدولية الواردة في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٣/١٩٨٨ ، امتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار A/43/L.28/Rev.1 .

وفي الختام ، فانني أؤكد تأييد النمسا المستمر والقاطع لعملية إنهاء الاستعمار .

السيد سافوت (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوّت وفد

بلادي لصالح مشروع القرار A/43/L.23 المتعلق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، تمشيا مع تأييد الحكومة التركية الراسخ للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للقضاء على الاستعمار قضاء مبرما . ولكنني أود أن أسجل تحفظنا فيما يتعلق بالفقرة ١٠ من منطوق مشروع القرار ، إذ أننا لا نعتقد أن هذه الفقرة قد صيغت بطريقة متوازنة بقدر كاف .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثلية

الولايات المتحدة التي طلبت الكلمة ممارسة لحق الرد .

هل لي أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، فإن البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد يجب أن تقتصر على عشر دقائق في المرة الأولى وخمس دقائق في المرة الثانية ويجب أن تلتقيها الوفود من مقاعدها .

الآنسة بيرن (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أود أن أؤكد مرة أخرى أمام هذه الهيئة أن المادة ٨٣ من ميثاق الأمم المتحدة تشير بوضوح الى أن الولاية المتعلقة بالمواقع الاستراتيجية ، مثل اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، تدخل في اختصاص مجلس الأمن ومجلس الوصاية وحدهما .

ومجلس الوصاية يجتمع في كل عام لينظر في التطورات الجارية في اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية . ويأتي ممثلو سكان الاقليم المشمول بالوصاية الى نيويورك ليمثلوا أمام المجلس ، وتقدم الولايات المتحدة تقريرا سنويا مفصلا عن التطورات الجارية في الاقليم . كما أن المجلس أوفد بعثات زائرة الى ميكرونيزيا لمراقبة الاوضاع هناك والاستفتاءات المختلفة التي أُجريت كجزء من العملية المستمرة لتقرير المصير .

كما أود أن أؤكد من جديد أن مركز بورتوريكو بصفتها عضوا في الكمنولث ومرتبطة بالولايات المتحدة واضح - قانونيا وسياسيا ومعنويا . وشعب بورتوريكو قد اختار مركزه في استفتاء دستوري عُقد في عام ١٩٥٢ . وقد اعترفت الجمعية العامة ، في القرار ٧٤٨ (د - ٨) لعام ١٩٥٢ بسلامة هذا الخيار ، وحذفت اسم بورتوريكو من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

ومنذ ذلك الحين ، تنافست أحزاب سياسية عديدة في بورتوريكو في انتخابات منظمة وحررة . وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام ، شارك حوالي ٩٠ في المائة من الناخبين في بورتوريكو مرة أخرى في انتخابات حرة وديمقراطية . وقد أُيد حوالي ٤٨,٧ في المائة من الناخبين البورتوريكيين الأحزاب السياسية المؤيدة للارتباط الوثيق بالولايات المتحدة ، وأيد ٤٥,٨ في المائة منهم إقامة الدولة . ولم تحصل الأحزاب السياسية المؤيدة للاستقلال إلا على ٥,٤ في المائة من الاصوات . وباختصار ، إن تقرير المصير موجود فعليا في بورتوريكو .

غير أنه على الرغم من الحقائق الواضحة هناك حفنة من البلدان ترفض بإصرار قبول الخطوات التي اتخذها شعب بورتوريكو لتقرير المصير . ومما يبعث على السخرية ، ولكن ليس على الدهشة ، أن نفس هذه البلدان هي التي تنكر على شعوبها الحريات التي يتمتع بها شعب بورتوريكو منذ أمد طويل . ويقترح وفد بلادي ، أن تركز تلك البلدان ، بدلا من محاولة اختلاق مسألة إنهاء استعمار في الخارج ، على محاكاة التجربة الديمقراطية لبورتوريكو في عقر دارها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نختم نظرنا في البند

١٨ من جدول الاعمال وجميع تقارير اللجنة الرابعة .

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠